# الاقتصاد الأخضر والمواطنة البيئية في ظل معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI)

# *Green Economy and Environmental Citizenship under the Global Reporting Initiative (GRI) Standards*

**شتوح دلال** [1]

المركز الجامعي الشريف بوشوشة، آفلو – الجزائر

*dalla1_gestion2007@yahoo.fr*

تاريخ الاستلام: 10 /2022/06 تاريخ القبول: 2022/10/05 تاريخ النشر:11 /2022/11

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى توصيف "الوظائف الخضراء" في إطار خطة عمل دولية جديدة تهدف للتحول إلى مجتمعات أكثر وعيا بشأن الأثر البيئي الإيجابي، ونشر الاقتصاد الأخضر فيما يتم توفيره من وظائف جديدة، تحاكي المستقبل بالمزيد من الجودة والحماية البيئية في نطاق الطاقة الخضراء النظيفة، التي تتوفر بتنوع وكفاءة، مثل الطاقة الشمسية، والطاقة الهوائية، مع تربية مجتمع يقوم على زيادة تخطيط المدن الخضراء، وإزالة المخلفات الخطيرة والتلوث الكربوني، وزيادة مصادر الغذاء الطبيعي.

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن "الوظائف الخضراء" أصبحت تعد المحرك الرئيسي للنمو والتنمية المستدامة لمكافحة البطالة في بعض الدول، ويتأثر عالم الشغل بالتغيرات التي تشهدها البيئة في ظل التأثيرات المناخية التي يعيشها العالم، إذ يواجه العمال وأصحاب العمل والحكومات آثاره التدريجية، ويحاولون البحث عن حلول لمواجهتها، وتعتبر الوظائف الخضراء أحد هذه الحلول. إن الهدف من هذه الدراسة هو دراسة وتحليل دور كل من محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتدقيقها في تحقيق التنمية المستدامة في ظل معايير مبادرة الإبلاغ العالمية(GRI)، وذلك من خلال التطرق الى معايير مبادرة الإبلاغ العالمية(GRI)

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الأخضر، الوظائف الخضراء، التنمية المستدامة، الآثار البيئية، مبادرة الابلاغ العالمية.

***Abstract*:**

*This study aims to describe green jobs as a part of new international plan of action aimed to shift towards communities that are more aware about positive environmental effects, and the deployment of green economy with regard what is saved in new jobs that simulate the future with more quality environmental protection, within the scope of clean green energy which is available in diversity and efficiency, such as solar energy and wind energy, and creating a society based on green urban planning and remove the hazardous waste and carbon pollution and increase the sources of natural food.*

*The study concludes that green jobs are becoming the main engine of growth and sustainable development to combat unemployment in some countries; and the world of labour is influenced by changes taking places in the environment under climate impacts worldwide, where employees and employers as well as governments are confronting its gradual effects in an attempt to search for solutions to address them. The green jobs are considered to be one of these solutions*

**Key words:** *green economy, green jobs, sustainable development, environmental effects, GRI.*

1 – المؤلف المرسل: شتوح دلال، *dalla1_gestion2007@yahoo.fr*

**مقدمة:**

إنّ تدهور البيئة الطبيعية وتغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون ومسار النمو المستدام، كلها عوامل تؤثر على عالم الشغل، وتولد فرصا ومخاطر محتملة على حد سواء. وهكذا فإن القرن الواحد والعشرون يواجه مشكلتين أساسيتين، تكمن أولها في درء مخاطر تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية التي من شأنها تهديد نوعية حياة الأجيال الحالية والمستقبلية، وتتمثل الأخرى في تحقيق التنمية الاجتماعية والعمل اللائق للجميع. وقد أدّى الاعتراف بأنه لم يعد من الممكن مواجهة هذه المشاكل كلّا على حده إلى زيادة وعي الوكالات الدولية والحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والنقابات العمالية والمجموعات البيئية ومنظمات المجتمع المدني إلى أنّ العمل الذي يعتمد على إستراتيجية النمو وحماية البيئة لاحقا لا يعتبر إستراتيجية مستدامة لا من الجانب الاقتصادي ولا الاجتماعي ولا البيئي.

تتمثل مخرجات نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تقارير تبين نتائج قياس التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية للشركة، حيث أنه ولترقى هذه التقارير الى مستوى الثقة والشفافية المرغوب فيها على معلوماتها، وتجعل قابلية المقارنة بين المؤسسات الاقتصادية أمرا ممكنا، كان لابد من توفر معايير على المستوى العالمي لتكون القاعدة في اعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية والأساس الموحد في القياس والافصاح عن هذه التقارير، وهنا جاءت مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) لمعالجة النقص في المعلومات الواردة في تقارير المسؤولية الاجتماعية ولتلبية متطلبات واحتياجات أصحاب المصلحة من هذه المعلومات والذي يؤدي بدوره في النهاية الى تحسين جودة المعلومات الواردة في تقارير المسؤولية الاجتماعية، حيث تعتبر هذه المبادرة من بين المبادرات العالمية لإعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية، وهي منظمة غير ربحية تعمل على توفير اطار شامل للإبلاغ عن تقارير المسؤولية الاجتماعية، أنشئت تحت رعايتها مجلس معايير الاستدامة العالمية (GSSB) دوره الأساسي هو وضع معايير للمبادرة وإقرارها بهدف تطبيقها على أساس متسق عالميا تسمى معايير مبادرة الإبلاغ العالمية.

تدقق معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تمثل مخرجات نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية باستخدام آلية تدعى بآلية التدقيق الاجتماعي، تمثل هذه الأخيرة بمثابة امتداد لعملية التدقيق التقليدية، حيث تزامن مع ظهور التدقيق الاجتماعي تعدي أهداف التدقيق الأهداف التقليدية الى أهداف أخرى خاصة بهذا التدقيق الحديث والتي منها نذكر: تدقيق مدى صدق وصحة وموثوقية معلومات المسؤولية الاجتماعية المنشورة ضمن تقارير المسؤولية الاجتماعية إضافة الى فحص مدى التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية، وبناء على ما سبق التطرق اليه يمكن **طرح الإشكالية التالية: كيف يساهم الاقتصاد الأخضر كاستراتيجية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل معايير مبادرة الإبلاغ العالمية؟**

وللإجابة على هاته الاشكالية يمكن تقسيم الورقة البحثية الى المحاور التالية:

- **المحور الأول : الإطار المفاهيمي للتحول للاقتصاد الأخضر ؛**
- **المحور الثاني : معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (ماهيتها وخطوات إصدارها) ؛**
- **المحور الثالث: مبادرات دولية في استحداث الوظائف الخضراء.**

## المحور الأول : الإطار المفاهيمي للتحول للاقتصاد الأخضر :

### أولا، مفهوم الوظائف الخضراء:

يرتكز في استحداث فرص العمل على ضرورة أن تكون الوظائف الخضراء لائقة، أي إدماج الفوائد البيئية بهواجس العمل التقليدية، مثل الأجور وسلامة العمل والحماية الاجتماعية والصحة وحقوق العمال، وتحديد السياسيات الرامية إلى الترويج لهذا النوع من الوظائف. وتحتاج هذه الإصلاحات إلى استحداث نموذج تنموي جديد يكون أكثر شمولية ومساواة وعدالة واستدامة من الناحية البيئية.

### 1– تعريف الوظائف الخضراء:

يطلق وصف "وظائف الياقات البيضاء" على الوظائف المدنية التي تتم في المكاتب من دون أعمال ثقيلة كأعمال الإدارة وشؤون الموظفين والمبيعات، مع وجود الأجر الشهري، ويطلق وصف "وظائف الياقات الزرقاء" على تلك الوظائف التي تستوجب ارتداء زي خاص للعمل بلون ازرق، وتنصب على العمل اليدوي المهني كالبناء والصيانة والميكانيكا والتصنيع، مع وجود الأجر اليومي أو بالساعة، أما "وظائف الياقات الوردية" فتخص المرأة، للعمل في أماكن آمنة، أثناء الثورة الصناعية والحرب العالمية الأولى.

وتعتبر "الوظائف الخضراء" إحدى مقاربات "الاقتصاد الأخضر" الذي يرتكز مفهومه على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، بحيث يشكل طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة[1]

إن مصطلح "الاقتصاد الأخضر" مثل مصطلح "التنمية المستدامة" نفسها، ويشمل مجموعة من الأدوات الاقتصادية التي يمكن أن تُسخر النشاط الاقتصادي لدعم واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة[2]. ويتطلب استخدام هذه الأدوات، شأنها شأن جميع الأدوات الاقتصادية، فهما دقيقا للسياق الاجتماعي والمؤسسي والسياسي للبلد، والالتزام بالتعلم والتكيف ويعرف "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" "الاقتصاد الأخضر" بأنه: "نظام من الأنشطة لاقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الإنسان على المدى الطويل، دون أن تتعرض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة ايكولوجية[3] خطيرة" وقد استحدث "البرنامج" تعريفاً عمليا لهذا المصطلح بأنه: "اقتصاد يؤدّي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت ذاته بالحدّ من المخاطر البيئية وحالات الشحّ الإيكولوجي[4]".

ويقصد "بالوظائف الخضراء": تلك التي تكفل تخفيف الأثر البيئي للشركات والقطاعات الاقتصادية وتؤدي إلى تخفيض مستوياته إلى حدود يمكن تحمّلها، ومن أمثلة هذه الوظائف تلك التي توجد في قطاعات كثيرة من الاقتصاد، كالطاقة وإعادة تدوير المخلفات وفي الزراعة والتشييد والنقل. وكل هذه الوظائف من شأنها أن تسهم في تخفيض استهلاك الطاقة وحسن استخدام المواد الأوّلية والمياه من خلال استراتيجيات تعمل على تخليص الاقتصاد من الكربون وتقليل انبعاث الغازات الدفيئة، وتخفيض/أو إزالة جميع أشكال النفايات والتلوث، وحماية وإصلاح النُظُم البيئية والتنوع البيولوجي[5].

وتعرف "منظمة العمل الدولية" "الوظائف الخضراء" على أنها: "عمل لائق من شأنه أن يخفف من آثار نشاط الشركات والقطاعات الاقتصادية على البيئة وخفضها إلى مستويات مستدامة، أو أنها عمل يتضمن وظائف تحافظ على البيئة وتعيد تأهيلها[6]". وهكذا تركز "الوظائف الخضراء" على سمات المسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة والاستمرارية وعلى التقنيات البديلة وكفاءة استخدام الطاقة والوعي البيئي. إضافة إلى ذلك فهي تتضمن تلك الوظائف التي تساهم في حماية النظم البيئية والتنوع الحيوي، وتخفيف استهلاك الطاقة والموارد والمياه من خلال استراتيجيات عالية الكفاءة[7]، وإرساء اقتصاد خال من الكربون ويعمل على تجنب إنتاج جميع أشكال النفايات والتلوث وبشكل دائم.

## 2- تأثير التغيرات البيئية على عنصر العمل:

يشكل التغير المناخي التحدي الأساسي الذي يواجه التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، والتهديد الأكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة بحلول سنة 2015، ومواجهة ذلك يتطلب تحولات اجتماعية واقتصادية وبيئية رئيسية مترابطة فيما بينها.

وفي إطار مواجهة المشاكل البيئية اكتسبت هذه الأخيرة المزيد من الأهمية في إطار المناقشات العالمية سيما منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي، أي منذ أن أنشأت "الجمعية العامة للأمم المتحدة" في سنة 1982 "اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية[8]" (المعروفة باسم "لجنة برونتلاند") لتتولى دراسة العلاقة بين البيئة والتنمية. وبعد خمس سنوات نشرت هذه اللجنة تقريرها المعنون: "***مستقبلنا المشترك***"، الذي عرّف "التنمية المستدامة" بوصفها: "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها هي الأخرى". وقد أوضح التقرير الترابط الوثيق بين البيئة والتنمية بما ذكره: "أنّ البيئة هي حيث نحيا؛ وأن التنمية هي كل ما نفعله سعيا إلى تحسين مصيرنا في هذا المستقر، والاثنتان لا انفصام بينهما[9]".

وقد اكتسب مفهوم "التنمية المستدامة" مزيدا من الاهتمام خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عُقد سنة 1992 في "ريو دي جانيرو" (البرازيل)، حيث أصدرت الحكومات في هذا المؤتمر "إعلان ريو" بشأن البيئة والتنمية، واعتمدت "جدول أعمال القرن 21"، الذي تضمّن برنامجا لإجراءات العمل المرغوب في اتخاذها خلال هذا القرن. وأثناء الفترة نفسها صدر منشوران من البحوث الجامعية، قدّما لأول مرة عرضا لمفهوم "الاقتصاد الأخضر". الأول هو مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر ( Blueprint for a Green Economy)، الذي سلّط الضوء على الترابط بين الاقتصاد والبيئة باعتباره وسيلة للمضيّ قدما في فهم التنمية المستدامة وتحقيقها. والثاني هو "الاقتصاد الأخضر" (The Green Economy)، الذي اهتم بالعلاقة بين البيئة والاقتصاد في إطار أوسع، وأكّد على أهمية العلاقة بين البشر والعالم الطبيعي. ومع أن هذين المنشورين طرحا لأول مرة هذا المفهوم، فإن "الاقتصاد الأخضر" لم يحظ باهتمام دولي إلا بعد مرور نحو 20 سنة من هذا التاريخ.

وقد أسهم النظام الاقتصادي السائد في القوة الدافعة التي اكتسبها مبدأ "الاقتصاد الأخضر"، كما أدى إلى زيادة الإحساس بالإرهاق من الأزمات العديدة المتزامنة وانهيار الأسواق التي حدثت أثناء العقد الأول من الألفية الجديدة، بما في ذلك الأزمة المالية لسنة 2008، وفي نفس الوقت ظهور دلائل متزايدة على وجود نظام اقتصادي جديد؛ نظام لا يكون الوصول إلى الثراء المادي فيه بالضرورة على حساب تنامي المخاطر البيئية، والندرة الإيكولوجية، والمفارقات الاجتماعية[10].

وعلى الرغم من البحوث التي أجريت في هذا المضمار على الأبعاد البيئية والاقتصادية للتغير المناخي إلا أنها اتسمت بضعف معالجتها للأبعاد الاجتماعية، سيما تأثير هذه الظاهرة على عنصر العمل. واتساقا مع تجاهل البعد الاجتماعي للتغير المناخي والتدهور البيئي وأمام الاهتمام المتزايد بهذا الجانب يشهد مفهوم "الانتقال العادل[11]" اهتماما من قبل "الإتحاد الدولي لنقابات العمال" خلال السنوات الأخيرة من العقد الأول للقرن الحالي سيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية، باعتباره الأداة التي تسهل الانتقال إلى مجتمع أكثر استدامة، وتبين قدرة "الاقتصاد الأخضر" على استدامة الوظائف اللائقة وفرص كسب العيش للجميع. ويستند في ذلك إلى مفهوم التنمية المستدامة الذي ينطلق من الحاجة إلى تقاسم عادل لأعباء التحديات البيئية بما فيها التغير المناخي والسياسات التي تعمل للحد منه.

ومن بين المبادرات التي ترتبت على مفهوم "الانتقال العادل" والتي تعمل على معالجة الآثار الناجمة على التغير المناخي، والتدابير الهادفة إلى الحد منه وتكييفه على مستوى الصناعات والوظائف والعمال، "***مبادرة الوظائف الخضراء***" التي أطلقتها "منظمة العمل الدولية" (مارس 2007) بالتعاون مع "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" و"المنظمة الدولية لأرباب الأعمال" و"الاتحاد الدولي لنقابات العمال". وقد أثمرت جهود الشركاء الأربعة في هذه المبادرة إصدار تقرير بعنوان: "***الوظائف الخضراء: نحو العمل اللائق في عالم مستدام أقل إنتاجا***

***للكربون***"، وهذا البرنامج العالمي ينشط حاليا في 15 دولة عضوا. بالإضافة إلى ذلك واستجابة للأزمة المالية التي اجتاحت العالم (سنة 2008) اعتمدت "منظمة العمل الدولية" في جوان 2009 "الميثاق العالمي لفرص العمل" الذي يهدف إلى تدعيم الانتعاش الاقتصادي واستحداث فرص العمل مع الإعداد لاقتصاد عالمي أكثر استدامة وعدلا وتوازنا[12]

وهكذا تعتبر "الوظائف الخضراء" حلا لمشكلة التغير المناخي[13] والتدهور البيئي، لأنها تعمل على التنسيق بين أهداف الحد من الفقر تلك الخاصة بتخفيض مستويات انبعاث الغازات الدفيئة، وتحسين البيئة الطبيعية من خلال استحداث وظائف لائقة للسكان. أي أن الهدف رقم 1 هو "الحد من الفقر" والهدف رقم 7 هو "الاستدامة البيئية" ضمن أهداف الألفية الثالثة للتنمية، وهما هدفين متكاملين[14].

**3- إمكانات استحداث الوظائف الخضراء:**

أسفر عقد العديد من المؤتمرات الدولية إحداث مزيدا من الصقل على تعريف التنمية المستدامة وأهدافها المنشودة، وكان من أبرزها، "مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية[15]" و"مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[16]". عقد "مؤتمر قمة الألفية" (في نيويورك 6 - 8 سبتمبر 2000) وأدّى إلى اعتماد الجمعية العامة "إعلان الأمم المتحدة للألفية"، الذي شكّل الأساس الذي ارتكزت عليه أهدافها الإنمائية، وهي مجموعة تتكون من ثمانية أهداف دولية محدّدة الزمن وذات صلة وثيقة بالتنمية المستدامة. وقد جدّد قادة العالم التزامهم "بإعلان الألفية" في "مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة"، الذي عُقد (في جوهانسبرغ 26 أوت - 4 سبتمبر 2002) في جنوب أفريقيا.

توجد ملايين من الوظائف الخضراء في جميع أنحاء العالم، ويمكن إيجاد ملايين أخرى إذا توفر الاستثمار والدعم السياسي وتطوير المهارات في هذا المجال. ويتوقع أن يؤدي التحول إلى اقتصاد ضعيف الكربون ومستدام إلى نمو في هذا النوع من الوظائف، ويحدث التوازن بين البلدان والقطاعات بحسب مدى استحداثها للوظائف الخضراء[17] أو تعويض الوظائف الموجودة.

**4- الوظائف الخضراء تسعى إلى التخفيف من حدّة الفقر:**

إن الإستراتيجية التي تُعنى بالاقتصاد الأخضر يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الأخضر وأن تعود بالنفع على البيئة من خلال استحداث "الوظائف الخضراء" لتجديد رأس المال الطبيعي وصيانته، وبالتالي التخفيف من حدّة الفقر. وثمة العديد من القطاعات الاقتصادية التي تهتم بتخفيف وطأة الفقر والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر[18].

إن حوالي ثلاثة أرباع سكان العالم– الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم– يعتمدون في معيشتهم على البيئة، وفي الوقت ذاته فإن تغير المناخ يسهم في تفاقم أزمة البطالة التي تتفاقم في أوساط الشباب على الرغم من الجهود المبذولة من طرف حكومات الدول والشركاء الاجتماعيين للتخفيف من حدة هذه الظاهرة، إذ سيبلغ عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل من جيل الشباب خلال العقد الثاني من القرن الحالي الى مليار شخص.

وهكذا يمكن أن تكون "الوظائف الخضراء" بمثابة جسر يربط بين القضاء على الفقر المدقع والجوع وتحقيق الاستدامة البيئية حسب أهداف الألفية (الهدف الأول والسابع من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة). وتوصلت مجموعة من البحوث إلى أنّ تخضير المنشآت باستحداث الوظائف الخضراء في سياق هذه العملية سوف تسهم في التخفيف من معدلات البطالة وتحقيق استدامة بيئية [19]في الوقت ذاته.

وتبين التجارب التي أجريت في بعض البلدان أنّ الانتقال إلى "الوظائف الخضراء" يمكن أن يحقق مكاسب في جودة الاستخدام سيما في قطاعات إدارة النفايات والتدوير، التي تستخدم أصلا عشرات الملايين من العمال في العالم (1% من سكان المناطق الحضرية في البلدان النامية وفقا لإحصائيات البنك الدولي) والتي يتوقع لها أن تتنامى.

وتهدف مبادرة "الوظائف الخضراء" إلى الدمج بين أهداف الحدّ من الفقر وتلك الخاصة بتخفيض مستوى انبعاث الغازات الدفيئة عبر استحداث فرص عمل لائقة[20]. وتشكل هذه المبادرة إستراتيجية استجابة للآثار السلبية الناتجة عن التغير المناخي والمترتبة على العمل. كما تهدف في الوقت ذاته إلى تقليص الوقع البيئي للمنشآت والقطاعات الاقتصادية لتصل إلى مستويات مستدامة، أو ليشمل وظائف تحافظ على البيئة أو تعيد تأهيلها، مثل الوظائف التي تحمي النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وتقلّص من استهلاك الطاقة[21] والمواد والمياه عبر اللجوء إلى استراتيجيات ذات فعالية عالية. بالإضافة إلى تلك التي تحقق اقتصادا خاليا من الكربون[22]، وتخفض مستوى النفايات أو التلوث إلى الحد الأدنى المطلوب أو التخلص منها.

إنّ برنامج "الوظائف الخضراء[23]" فاعل حاليا في عدة دول وقطاعات في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وتتراوح مبادرات هذا النوع من الوظائف بين دعمها في مجال الوقود الإحيائي والإسكان الاجتماعي في "البرازيل" وفي الزراعة المستدامة والسياحة البيئية في "كوستاريكا"، وفي توليد الوظائف الخضراء في قطاع البناء في "جنوب أفريقيا"، وتدعيم تنظيم المشاريع الخضراء من قبل الشباب في "كينيا" و"تنزانيا" و"أوغندا"، وبين دعم استحداث فرص العمل الخضراء في مجال الطاقة والحراجة والصناعة الثقيلة وإعادة التدوير في "الصين"، وفي تحقيق التنمية المحليّة والطاقة المتجددة في "الهند".

وتقوم "منظمة العمل الدولية[24]" بإجراء دراسة عالمية تعتمد فيها على دراسات الحالة لعدد من الدول لتقييم المهارات المطلوبة في مجال استحداث "الوظائف الخضراء" في قطاعات مختلفة، وإصدار توصيات حول السياسة الخاصة بتنمية المهارات واستراتيجيات التدريب. ودعما لهذا المسار أطلق "المكتب الإقليمي للدول العربية" التابع "لمنظمة العمل الدولية" عددا من المبادرات الخاصة "بالوظائف الخضراء" على مستوى السياسات والمراحل النهائية والتي من شأنها أن تسهم في استحداث فرص العمل، وتحقيق الاستدامة البيئية والحدّ من الفقر في هذه البلدان.

في "سوريا" مثلا، تعاون المكتب الإقليمي للدول العربية" مع "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك الخاص بتنمية المجتمع لتحقيق أهداف التنمية للألفية، بهدف دعم الوظائف الخضراء في قطاع الطاقة الشمسية عبر تنمية مهارات الشباب في بعض القرى الأكثر فقرا في البلاد. وفي قطاع غزة، عملت "منظمة العمل الدولية" مع "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" منذ سنة 2009 على استحداث الوظائف الخضراء من خلال بناء المساكن الآمنة والملائمة للبيئة، وتوفير فرص عمل للسكان الأكثر فقرا.

وتهدف المنظمة إلى الاستفادة من المعرفة التي يتم تطويرها والدروس المستخلصة في إطار مشاريعها المستمرة لتوسيع برنامج "الوظائف الخضراء[25]" في الدول التي تتم فيها تجربة هذا البرنامج وتوسيع نطاقه ليشمل بلدان أخرى في المنطقة.

**المحور الثاني : معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (ماهيتها وخطوات إصدارها)**

تم تصميم معايير[*] (GRI) ليتم استخدامها من قبل الشركات في الابلاغ عن آثارها على الاقتصاد والبيئة و/أو المجتمع (أي للإبلاغ عن الاستدامة). حيث تستخدم كمجموعة مترابطة ومهيكلة لتساعد الشركة على اعداد تقارير الاستدامة التي تستند الى"مبادئ الإبلاغ" والتركيز على المواضيع المادية، وهي تتألف من (3) معايير عامة وشاملة و (33) معيار خاصة بمواضيع محددة.[26] وفيما يلي سيتم تقديم لمحة عامة عن مجموعة معايير مبادرة الإبلاغ العالمية التي فيها تم تقسيم هيكل المعايير الى أربع مجاميع كما يلي:

**الشكل رقم (1)**: يوضح لمحة عامة عن معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI)

**المصدر**:طلال محمد علي الجحاوي وايمان جواد أحمد الخفاجي، **محاسبة الاستدامة والشفافية وفق مؤشرات S&P/ISX/ESG ومعايير GRI، 2018**.

من خلال الشكل نلاحظ أن معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI)تنقسم الى فئتين هما فئة المعايير الشاملة والعامة وفئة المعايير الخاصة، حيث في فئة المعايير العامة نجد معيار الأساس والذي يمثل نقطة البداية لاستخدام معايير GRI، إضافة الى كل من معيار الإفصاحات العامة ومعيار نهج الإدارة وهذا في خصوص المعايير الشاملة، أما في خصوص فئة المعايير الخاصة فنلاحظ تصنيفها تحت الأبعاد التالية: البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، علما أن عددها أي المعايير الخاصة يبلغ (33) معيار.

ويمكن استخدام هذه المعايير من قبل أي شركة من أي حجم أو نوع أو قطاع أو موقع جغرافي، وتاريخ سريان هذه المعايير يبدأ في أو بعد 1جويلية عام2018 مع التشجيع على اعتمادها بوقت سابق،[27]وفيما يلي ملخص لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية(GRI):

**الجدول رقم (1):**

يوضح ملخص معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI)

| رقم المعيار | عنوان المعيار | عدد المؤشرات | رقم المعيار | عنوان المعيار | عدد المؤشرات |
|---|---|---|---|---|---|
| GRI 101 | الأساس | | GRI 402 | علاقات العمالة/الادارة | 1 مؤشر |
| GRI 102 | الافصاحاتالعامة | 56 مؤشر | GRI 403 | الصحة والسلامة المهنية | 4 مؤشر |
| GRI 103 | نهج الادارة | | GRI 404 | التدريب والتعليم | 3 مؤشر |
| GRI 201 | الأداء الاقتصادي | 4 مؤشرات | GRI 405 | التنوع وتكافؤ الفرص | 2 مؤشر |
| GRI 202 | التواجد في السوق | 2 مؤشر | GRI 406 | عدم التمييز | 1 مؤشر |
| GRI 203 | التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة | 2 مؤشر | GRI 407 | الحرية النقابية والمفاوضةالجماعية | 1 مؤشر |
| GRI 204 | ممارسات الشراء | 1 مؤشر | GRI 408 | عمالة الأطفال | 1 مؤشر |
| GRI 205 | مكافحة الفساد | 3 مؤشر | GRI 409 | العمل الجبري او القسري | 1 مؤشر |
| GRI 206 | السلوك المناهض للمنافسة | 1 مؤشر | GRI 410 | الممارسات الأمنية | 1 مؤشر |
| GRI 301 | المواد | 2 مؤشر | GRI 411 | حقوق الشعوب الأصلية | 1 مؤشر |
| GRI 302 | الطاقة | 5 مؤشر | GRI 412 | تقييم حقوق الانسان | 3 مؤشر |
| GRI 303 | الماء | 3 مؤشر | GRI 413 | المجتمعات المحلية | 2 مؤشر |
| GRI 304 | التنوع البيولوجي | 4 مؤشر | GRI 414 | تقييم الموردين فيما يتعلقبالآثارعلى المجتمع | 2 مؤشر |
| GRI 305 | الانبعاثات | 7 مؤشر | GRI 415 | السياسة العامة | 1 مؤشر |
| GRI 306 | النفايات السائلة والصلبة | 5 مؤشر | GRI 416 | صحة العميل وسلامته | 2 مؤشر |
| GRI 307 | الامتثال البيئي | 1 مؤشر | GRI 417 | التسويق والملصقات | 3 مؤشر |
| GRI 308 | التقييم البيئي للموردين | 2 مؤشر | GRI 418 | خصوصية العميل | 1 مؤشر |
| GRI 401 | التوظيف | 3 مؤشر | GRI 419 | الامتثال الاجتماعي والاقتصادي | 1 مؤشر |

**المصدر**:طلال محمد علي الحجاوي وإيمان جواد أحمد الخفاجي، **محاسبة الاستدامة والشفافية وفق مؤشرات S&P/ISX/ESG ومعايير GRI، 2018**.

- **خطوات اصدار معايير مبادرة الإبلاغ العالمية:**

حيث يمكن تلخيص خطوات اصدار معايير مبادرة الإبلاغ العالمية من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم (2):**

يوضح ملخص لخطوات اصدار معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI)

**المصدر**:طلال محمد علي الجحاوي وايمان جواد أحمد الخفاجي، **محاسبة الاستدامة والشفافية وفق مؤشرات S&P/ISX/ESG ومعايير GRI، 2018**.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عملية اصدار معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) تمر ب (9) خطوات رئيسية، وفي ذلك نجد أن مجلس معايير الاستدامة العالمي (GSSB*)وبموجب صلاحياته يخول له وضع وإصدار تصريحات رسمية والتي تشمل (معايير الإبلاغ والتفسيرات المتعلقة بها)،الذي ينبغي وضعها واصدارها بصفة موثوقة من أجل المصلحة العامة،[28] وتمثل عملية تحديد المشاريع والأولويات الخطوة الأولى التي ينبغي أن تمر بها عملية اصدار هذه المعايير، وآخر خطوة فيها هو عملية اصدار معيار نهائي.

**أولا :رؤية وأهداف مبادرة الإبلاغ العالية (GRI):**

تأسست مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) في عام 1997 من قبل التحالف الأمريكي للاقتصادات المسؤولة بيئيا CERES*وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومنذ عام 2002 أصبحت هذه المنظمة مؤسسة مستقلة وتحاول تطوير ونشر المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن الاستدامة القابلة للتطبيق على الصعيد العالمي، حيث تتكون مبادرة الإبلاغ العالمية GRI من ثلاث وحدات تنظيمية رئيسية والتي تشكل مؤسسة أصحاب المصلحة المتعددين، وهذه الوحدات التنظيمية هي مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية التقنية والأمانة.[29]

تتمثل رؤية مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) في "بناء اقتصاد عالمي مستدام أين تقوم المؤسسات بإدارة أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمة والتأثير بشكل مسؤول وتقديم تقارير تتمتع بالشفافية" وذلك بجعلها للإبلاغ عن الاستدامة ممارسة قياسية من خلال التوجيه والدعم.[30]

ومما سبق نرى أنه لتتمكن المؤسسات من إدارة أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشكل سليم والتأثير بشكل مسؤول ما يؤدي الى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة يتطلب الأمر توفير تقارير في هذا الأداء تتمتع بالشفافية وذات جودة عالية تساعد على اتخاذ قرارات رشيدة وهو ما توفره مبادرة الإبلاغ العالمية من خلال معايير (GRI).

تهدف مبادرة الإبلاغ العالمية GRI الى مساعدة المؤسسات عن طريق تحديد المجالات التي ينبغي تحسينها وزيادة التواصل مع أصحاب المصلحة، كما أنها تهدف الى مساعدة المنظمات غير الحكومية والنقابات عن طريق تيسير الحوار مع أرباب العمل وتقديم معلومات متماسكة. بالإضافة الى مساعدة كل من المستثمرين من خلال التعهد بوضع منهج موحد يشبه الإبلاغ المالي، وأيضا الحكومات من خلال توفير أداة مرنة تعد مصدرا لمختلف أنواع المعلومات.[31]

ومن أهداف (GRI) أيضا والتي بتحقيقها لها يتم تحقيق أهدافها المذكورة في النقطة السابقة أنها تسعى الى[32]

- ✓ انشاء قواعد أساسية مشتركة للإبلاغ تشمل السلوك الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمؤسسات وبالتالي توفير صيغ ابلاغ قابلة للمقارنة.
- ✓ توفير موارد فنية لإرشاد وتوجيه المستخدمين أثناء عملية التنفيذ، فمثلا تنشر ملاحق خاصة بقطاعات معينة تساعد الشركات في صناعات محددة على اعداد تقاريرها عن الاستدامة نظرا لوجود خصوصيات لكل قطاع.
- ✓ تهدف الى التوحيد القياسي (المعايرة) وبالتالي تحسين نوعية الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

**ثانيا : محاسبة المسؤولية الاجتماعية في ظل معايير مبادرة الإبلاغ العالمية**

تعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها "فلسفة الشركة التي تحرك اتخاذ القرارات الاستراتيجية واختيار الشركاء وممارسات التوظيف وفي النهاية تطوير العلامة التجارية"،[33] فهي تمثل الفلسفة التي تتبناها الشركة في سبيل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

حيث تعرف التنمية المستدامة (أو الاستدامة) بأنها: **"قدرة الشركة على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة".**[34]

لتمكين الشركات من قياس أدائها اتجاه التنمية المستدامة (مسؤوليتها الاجتماعية) والابلاغ عنه نجد أن إطار الإبلاغ عن الاستدامة لمبادرة الإبلاغ العالمية يعد بمثابة حل لذلك، وذلك من خلال تمكينه للشركات من الإبلاغ بشفافية وبمساءلة عن هذا الأداء بما يؤدي الى زيادة ثقة أصحاب المصلحة في المؤسسة وفي الاقتصاد العالمي،فهو يعد بمثابة إطار مقبول عموما للإبلاغ عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمؤسسة في شكل يعكس التقارير المالية مع خلق المزيد من الشفافية.[35]

تقوم مبادرة الإبلاغ العالمية بنشر مؤشرات للإبلاغ عن الاستدامة، حيث يمكن للمؤسسات استخدام هذه المؤشرات للإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقييمها في كل عام.[36]ذلك أن أساليب إبلاغ مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) تتجاوز الأساليب التقليدية في ثلاث جوانب على الأقل من خلال عدم تركيزها فقط على المعلومات المالية بل اشتمالها أيضا على المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[37]

## 1. مؤشرات الأداء لمبادرة الإبلاغ العالمية (GRI)

تمثل مؤشرات الأداء لمبادرة الإبلاغ العالمية سواء كانت الكمية أو النوعية جوهر تقرير الاستدامة، حيث يتم تجميعها من قبل مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) في ثلاث أبعاد هي: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،[38] والتي نتطرق لها فيما يلي:[39]

- **المؤشرات الاقتصادية**: تدور هذه المؤشرات حول تأثيرات المؤسسة سواء المباشرة أو غير المباشرة على الموارد الاقتصادية لأصحاب المصلحة والنظم الاقتصادية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية، حيث تتعدى المسؤولية الاقتصادية للشركة الى أكثر من الربحية.

- **المؤشرات البيئية:** تهتم هذه المؤشرات بتأثير المؤسسة على المعيشة وعلى النظم الطبيعية غير الحية بما في ذلك النظم الايكولوجية والأرض والماء والهواء.ومن الآثار البيئية للمنتجات والخدمات المدرجة ضمن المؤشرات البيئية نذكر: استخدام الطاقة والمواد والمياه؛ انبعاث الغازات الدفيئة والانبعاثات الأخرى؛ النفايات السائلة وتوليد النفايات؛ التأثيرات على التنوع البيولوجي؛ استخدام المواد الخطرة وإعادة التدوير والحد من النفايات والبرامج البيئية الأخرى؛ النفقات البيئية والغرامات والعقوبات الراجعة لعدم الامتثال.
- **المؤشرات الاجتماعية:** وتتضمن ما يلي:
  - ممارسات العمل: مثل التنويع في العاملين من حيث الجنس، وصحة وسلامة الموظفين؛
  - حقوق الانسان: مثل عمل الأطفال، وقضايا الامتثال للقانون في هذا المجال؛
  - قضايا اجتماعية واسعة النطاق: مثل الرشوة والفساد والعلاقات المجتمعية؛
  - مسؤولية المنتج.

والى جانب هذه المؤشرات نجد أنه يقع في لب مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) الالتزام اتجاه مبادئ اعداد التقارير التي يبلغ عددها (11)، نذكرها فيما يلي: الشفافية والشمولية، قابلية المراجعة، الوضوح، الاكتمال، الأهمية، سياق الاستدامة، الدقة، الحياد، قابلية المقارنة، الوضوح وأخيرا التوقيت، حيث ساعدت هذه المبادئ معدي التقارير في تحديد محتوى التقرير والمؤشرات التي ينبغي أن يتضمنها ونوعية التقرير وتقديم إرشادات حول كيفية وضع حدود لإعداد التقارير.[40] ويعتمد أيضا في وضع حدود للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وإعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية على رغبة المدير في تقديم هذه المعلومات وكذا مدى عمله وحرصه على تأسيس صورة وسمعة الشركة.[41] ونجد أن تضمين تقارير المسؤولية الاجتماعية بالأداء السلبي للشركات الذي هو بمثابة مكون حيوي فيها يؤدي الى عكس واقع أداء الشركات،[42] كما أن التوازن الدقيق في الجوانب الجيدة والسيئة للمعلومات يعد مفيد لمصداقية تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات.[43] وفي هذا السياق نذكر أن مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) تؤكد على وجود تشابه بين كيفية إعداد التقارير الاجتماعية والمالية.[44]

ووفقا لتقرير(GRI) وتأكيدا على ما سبق (على أن التقارير يمكن تقسيمها الى مؤشرات محددة في إطار الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، وجد أنه من السهل التعبير عن المسؤولية الاقتصادية والبيئية الى حد ما باستخدام مؤشرات كمية، وذلك لقيامها على أساس التشريع الخاص بالمحاسبة المالية والتنظيم البيئي، ولكن هذا الأمر لا ينطبق في حالة المسؤولية الاجتماعية بصرف النظر عن قضايا الموظفين الداخليين ، حيث تعتبر قياسا محايدا، ومهمة أكثر تعقيدا لذا ينبغي ترك لذلك مجالا للتأويل.[45]

- **فئات المعلومات التي يتم الإفصاح عنها:**

ساهمت ثورة الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تنوعت بين افصاح الزامي وآخر طوعي في التنوع في آلية الإبلاغ والأساليب والمبادئ التوجيهية وعلى وجه التحديد –وما يمثل نقطة اهتمامنا هنا–المعلومات المبلغ عنها، حيث صنفها كل من Gray,Kouhy and Laver ,Guthrie and Parker and Ernst and Ernstضمن ثلاثة أبعاد وهي: الأدلة، الأنواع الإخبارية والمقدار الكلي للإفصاح الاجتماعي.[46]

تعددت فئات معلومات المسؤولية الاجتماعية في سبع فئات نذكرها فيما يلي[47]:

- **الإفصاح النقدي:** ويتعلق بأي معلومات كمية ترد في التقرير المالي وإعلام الشركة.
- **الإفصاح الكمي غير النقدي:** تشير هذه الفئة الى المعلومات التي هي في الشكل الكمي ولكن لا يتم ايرادها في التقرير المالي.
- **الإفصاح الوصفي:** وتشير هذه الفئة الى الشكل التوضيحي لمعلومات القضايا الاجتماعية.

- **الإفصاح عن الأخبار السلبية:** وتشير هذه الفئة الى الأخبار الاجتماعية ذات الصلة التي قد تضر بسمعة وعلامة الشركات من حيث جانب المسؤولية الاجتماعية للشركات والتي يكون لها تأثير اجتماعي سلبي.
- **الإفصاح عن الأخبار المحايدة:** تحتوي هذه الفئة على معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي لا تمثل لا أخبار جيدة ولا سيئة للشركات.
- **الإفصاح عن الأخبار الجيدة:** تتضمن هذه الفئة المعلومات الاجتماعية التي من المرجح أن تعزز سمعة الشركات من منظور المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- **المقدار الإجمالي للإفصاح الاجتماعي:** الذي يدير مقدار معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات الموجودة في الست (6) فئات أعلاه من حيث الجمل والصفحات.

**المحور الثالث: مبادرات دولية في استحداث الوظائف الخضراء:**

**أ-مبادرة الوظائف الخضراء في لبنان[48]:**

تُجري "منظمة العمل الدولية" بالتعاون مع "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" دراسة في "لبنان" لتقييم إمكانية استحداث "وظائف خضراء" في القطاعات الاقتصادية الأساسية، مثل الطاقة والبناء والزراعة وإدارة النفايات. وأطلق "المكتب الإقليمي للدول العربية" التابع "لمنظمة العمل الدولية" بالتعاون مع "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" تقييما للوظائف الخضراء في أربع قطاعات اقتصادية أساسية في "لبنان" وتوفّر التقييمات القطاعية بيانات حول الوضع الحالي لهذه القطاعات وإمكانية خضرنتها. كما تحدد العدد الحالي للوظائف الخضراء الموجودة في كل قطاع وتوفّر تقديرات لعدد ذات الوظائف المحتملة التي يمكن استحداثها أو خسارتها في حالة إتمام تطبيق سياسات خضراء ذات صلة في كل من هذه القطاعات المختلفة. وتحدد التقييمات كلاّ من المهارات المهنية واحتياجات إعادة التدريب اللازمة لاستحداث الوظائف الخضراء أو خضرنة الوظائف الموجودة. بالإضافة إلى ذلك تحدد المشاكل المحتملة التي تحول دون تطبيق السياسات المرتبطة باستحداث فرص العمل من هذا النوع.

تم تنظيم ورشة عمل مشتركة بين "منظمة العمل الدولية" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" و"اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا" (الإسكوا) في بيت الأمم المتحدة في بيروت، لبنان (في 28 - 29 جويلية 2011)، وتهدف هذه الورشة إلى إدخال برنامج الوظائف الخضراء ونشر التوعية حوله، والتصديق على التقييمات القطاعية، وتحديد نقاط الانطلاق لدعم عمل الشباب في القطاعات الخضراء، بالإضافة إلى وضع خطّة بنشاطات المتابعة. وتهدف ورشة العمل إلى:

-إدخال الوظائف الخضراء ونشر التوعية حولها، مع التركيز على برنامج هذا النوع من الوظائف التابع لمنظمة العمل الدولية وعرض المفاهيم الأساسية. بالإضافة إلى برامج ونشاطات ومبادرات الوظائف الخضراء على المستويين الإقليمي والعالمي؛

-عرض التقييمات القطاعية الخاصة بإمكانات الوظائف الخضراء على المستوى التقني والتصديق عليها مع الهيئات الثلاث وأصحاب المصلحة، ونشر النتائج الأولية ومناقشة الحاجة إلى المزيد من البحوث؛

-إطلاق مناقشات السياسة وتحديد مجالات التعاون مع الشركاء المحتملين في مجال دعم الوظائف الخضراء في لبنان والمنطقة العربية مع التركيز على عمل الشباب؛

-وضع الخطط الخاصة بنشاطات المتابعة، واقتراح المشاريع والمبادرات الأخرى في إطار القطاعات التي تم دراستها.

**ب–اعتماد الوظائف الخضراء لتوظيف الشباب في ست من القرى السورية الأكثر فقرًا[49]:**

يشكل برنامج التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جزءا من البرنامج المشترك مع الأمم المتحدة الذي تم إطلاقه في أواخر سنة 2009 بعنوان: "مشروع التنمية المجتمعية المتكاملة لتحسين أهداف الألفية الإنمائية"، ويهدف البرنامج دعم جهود الحكومة الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر في القرى السورية المئة الأكثر فقرا.

عقدت "منظمة العمل الدولية" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" ورشة عمل في حلب لمدة ثلاثة أيام (26- 28 مارس 2011)، وتهدف هذه الورشة إلى تدريب العمال الريفيين على إمداد وتشغيل وصيانة سخانات المياه العاملة على الطاقة الشمسية، سعيا إلى زيادة قابلية الاستخدام في هذا القطاع، وإلى تدعيم استحداث فرص الوظائف الخضراء. وشارك في الورشة التدريبية شبابا تتراوح أعمارهم بين 15 و 32 سنة قادمون من قرى سورية لتحسين معايير العيش لهؤلاء الشباب وعائلاتهم في شكل يضمن استدامة البيئة.

وتستهدف المبادرة ست قرى في محافظة "حلب" و"دير الزور" لتطوير قطاع منتجات الحليب وتنمية المهارات في استحداث الوظائف الخضراء. وتعتبر الطاقة الشمسية إحدى القطاعات الخضراء الناشئة في سوريا، وهي تتمّتع بقدرة هائلة على النمو ما قد يستحدث عددا كبيرا من فرص العمل. ويأمل من هذه المبادرة أن تسهم في تحسين شروط وظروف العمل والمعيشة لسكان القرى المستهدفة، كما تعتبر خطوة مهمة نحو تدعيم العمل اللائق الذي يحقق استدامة البيئة في سوريا.

**ج–تجربة الهند في التوظيف الأخضر[50]:**

إن زيادة الاستثمار في الأصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء لكسب معيشتهم تجعل الاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر يحسن المعيشة في الكثير من المناطق سيما منخفضة الدخل. وفي الهند مثلا، صدر "قانون ضمان التشغيل الريفي القومي" لسنة 2006، وهو بمثابة نظام حماية اجتماعية وأمن معيشي لفقراء الريف، يستثمر في الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتجديده.

يتخذ هذا القانون صورة برنامج أشغال عامة، يضمن على الأقل 100 يوم عمل مدفوع الأجر في السنة لكل أسرة يتطوع منها أحد أفرادها البالغين ضمن هذا البرنامج، إذ تضاعف حجمه أربع مرات منذ بدايته، وبلغت استثماراته سنة 2010 نحو 8 مليار دولار أمريكي. وقد تم استحداث 3مليارات من أيام العمل، واستفادت منه59 مليون أسرة، وتخصص من هذه الاستثمارات نحو 84% للحفاظ على المياه وتنمية الأراضي ونظم الري. وعلى الرغم من بعض الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا البرنامج فهو يثبت فاعليته، وإمكانية تكراره وتوسيعه. ومبادرات الوظائف الخضراء متواصلة وشملت دولا أخرى، مثل الصين، البرازيل، مصر، الأردن، المكسيك.

**خاتمة :**

إن التنمية المستدامة هي غاية عالمية ترمي إلى الاستجابة إلى احتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بقدرات الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. ولهذا فإن إستراتيجية الوظائف الخضراء تصب اهتمامها على إدماج الهموم البيئية في القطاعات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمعات على النحو اللائق.

ولا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة ما لم يتم وقف الأساليب غير المستدامة التي تلحق الضرر بالثروات الأساسية للدول وأن تعمل على حمايتها، مع إدراج الاستثمارات الخضراء ضمن حِزَم التحفيز الاقتصادي الرامية إلى إيجاد فرص العمل في مواجهة تراجع اقتصادي عالمي، حيث التحول إلى مصادر جديدة للطاقة أمر لا غنى عنه في ضوء احتياجات الدول للتحول الحضري إلى اقتصاد أكثر خضرنة، مع التخفيف في الوقت ذاته من معدلات البطالة سيما في أوساط الشباب أو القادرين على العمل، من خلال استحداث وظائف خضراء تحمي البيئة من كل أشكال التلوث ومن هدر مواردها، وتسهم في تحقيق أبعاد اقتصادية واجتماعية وبشكل مستدام.

**النتائج المتواصل اليها :**

2. العمل على مراجعة وتطوير النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بمهنة محافظ الحسابات لتتضمن متطلبات مراجعة الأداء الاجتماعي؛
3. على الهيئات المنظمة للمهن المحاسبية في الجزائر العمل على تبني معايير مبادرة الإبلاغ العالمية، ونشر في ظل هذه المعايير إصدارات في مجال المحاسبة والإفصاح عن الأداء الاجتماعي ومراجعته، والعمل على تخطيط وتنفيذ برامج لدورات تكوينية للمهنيين في هذا المجال، والتنسيق مع الهيئات التعليمية والأكاديمية لإدراج في ظل معايير مبادرة الإبلاغ العالمية مناهج للمحاسبة عن الأداء الاجتماعي ومراجعته ضمن المقررات الدراسية؛
4. عقد مؤتمرات للتعريف بالتدقيق الاجتماعي ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية في ظل معايير مبادرة الإبلاغ العالمية، وذلك بهدف زيادة الوعي لدى فئات المجتمع المختلفة بأهمية توفر هذين العنصرين في بيئة الأعمال؛
5. دراسة العلاقة بين المواطنة الخضراء والمحاسبة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

**التوصيات والاقتراحات :**

إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع بالاهتمام على وجه الخصوص ب:

- معوقات تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسات الجزائرية؛
- البحث عن الحلول الكفيلة لمواجهة هذه المعوقات؛
- دراسة مدى توفر الظروف الملائمة والضرورية في البيئة الاقتصادية الجزائرية والعمل على تهيئتها لتبني معايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI ؛
- تهيئة الظروف المناسبة للتوظيف الأخضر في ظل معايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI ؛
- العمل على تنظيم ندوات تكوينية بالجزائر لمعرفة أهمية تبني معايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI .

**قائمة المراجع:**

**المراجع باللغة العربية :**

1 ربي مجدلاني، "إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية"، **الأمم المتحدة**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، (2010/12/15)، .

2 **الأمم المتحدة**، الجمعية العامة، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، "التقدم المحرز حتى تاريخه والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية المستدامة، وتحليل المواضيع المطروحة في المؤتمر" ، (17-19 ماي 2011)، A/CONF.216/PC/2، .

3 **الأمم المتحدة**، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي نيروبي، قضايا السياسات العامة: قضايا السياسات العامة الناشئة، "الاقتصاد الأخضر"، (نيروبي، 21 - 24 فبفري 2011)، UNEP/GC.26/17/Add.1، .

4 **الأمم المتحدة**، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2009، تعزيز التنمية وانقاذ الكوكب"، ST/ESA/319 E/2009/50/Rev.1، (نيويورك 2011)، .

5 **الأمم المتحدة**، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة الأمم المتحدة، "اعتماد الوظائف الخضراء لتعزيز توظيف الشباب في ست من القرى السورية المئة الأشد فقرا"، ورشة عمل من تنظيم منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتدريب العمال الريفيين على سخانات المياه العاملة على الطاقة الشمسية في محافظة حلب، (بيروت، 25--27 مارس 2011)، .

6 **الأمم المتحدة**، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية لأرباب الأعمال والاتحاد الدولي لنقابات العمال، "الوظائف الخضراء: نحو العمل اللائق في عالم مستدام أقل إنتاجا للكربون"، ( 2009)، .

7 **الأمم المتحدة**، "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية"، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات، المجلد الأول: (ريو دي جانيرو، 3-14 جوان 1992)، القرارات التي اعتمدها المؤتمر.

8 الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر"، مرجع لواضعي السياسات، (الأمم المتحدة، 2011).

9 تم استخدام مفهوم "الانتقال العادل" سنة 1998 من طرف "براين كوهلر" وهو ناشط في إحدى النقابات الكندية، وقد كان هذا المفهوم محاولة للتنسيق بين جهود حركة النقابة الهادفة إلى توفير العمل اللائق للموظفين وبين الحاجة لحماية البيئة. انظر، الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، "تقييم الوظائف الخضراء في لبنان، التقرير التوليفي"، (بيت الأمم المتحدة، بيروت، جويلية 2011).

10 الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، "تقييم الوظائف الخضراء في لبنان، التقرير التوليفي"،.

11 تقرير مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، جوهانسبيرغ، جنوب أفريقيا، 26 أوت - 4 سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03 ثانيا-ألف-1 والتصويب).

12 منظمة العمل الدولية، مجلة العمل الدولية، العدد 25، (أكتوبر 2009)،

13 الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، "تقييم الوظائف الخضراء في لبنان، التقرير التوليفي"،

14 الأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لغربي آسيا (الإسكوا)، ورشة عمل لإطلاق مبادرة الوظائف الخضراء في الدول العربية: دراسة حالة لبنان"، مسودة ورقة المفهوم، (بيروت، بيت الأمم المتحدة، 28-29 جويلية 2011).

15 طلال محمد علي الجحاوي وايمان جواد أحمد الخفاجي، محاسبة الاستدامة والشفافية وفق مؤشرات S&P/ISX/ESG ومعايير GRI، 2018.

16 طلال محمد علي الجحاوي وايمان جواد أحمد الخفاجي، محاسبة الاستدامة والشفافية وفق مؤشرات S&P/ISX/ESG ومعايير GRI،

17 طلال محمد علي الجحاوي وايمان جواد أحمد الخفاجي، محاسبة الاستدامة والشفافية وفق مؤشرات S&P/ISX/ESG ومعايير GRI

18 مراد كواشي، دور نماذج الإفصاح العالمية في تعزيز الحوكمة المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

19 طلال محمد علي الجحاوي وايمان جواد أحمد الخفاجي، دور معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) في تحقيق تقارير الاستدامة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

**المراجع باللغة الأجنبية :**

20 D. Pearce and others, Blueprint for a Green Economy, (London: Earthscan Publications Ltd., 1989).
21 M. Jacobs, The Green Economy, (London: Pluto Press, 1991
22 UNEP, ILO, IOE, ITUC, ''Green Jobs: Towards decent work in a sustainable, low-carbon world'', Report produced by World Wach Institute with technical assistance from Cornell University ILR Scool, Global Labor Institute, United Nations Environment, (September 2008).
23 International Institute for Labour Studies (IILS): "Green policies and jobs: A double dividend?", in World of Work Report 2009: The global crisis and beyond, (ILO, Geneva, 2009) Ch.
24 CERES : Coalition for EnvironmentallyResponsibleEconomies
25 Tran, Thao Nhi, CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY DISCLOSURE PRACTICES IN VIETNAM .
26 Differencesbetween English and Vietnamese versions of large listedcompanies, Lahti University of Applied Sciences, 2014
27 Kathleen Wilburn Ralph Wilburn, "Using Global Reporting Initiative indicators for CSR programs", 2013, Journal of Global Responsibility, Vol. 4 Iss 1
28 Kathleen Wilburn Ralph Wilburn, "Using Global Reporting Initiative indicators

**الهوامش :**

[1]رلي مجدلاني، "إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية"، **الأمم المتحدة**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، (2010/12/15)، ص. 5.

[2]**الأمم المتحدة**، الجمعية العامة، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، "التقدم المحرز حتى تاريخه والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية المستدامة، وتحليل المواضيع المطروحة في المؤتمر" ، (17-19 ماي 2011)، A/CONF.216/PC/2، ص. 25.

[3]المرجع نفسه، ص. 2.

[4]**الأمم المتحدة**، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي نيروبي، قضايا السياسات العامة: قضايا السياسات العامة الناشئة، "الاقتصاد الأخضر"، (نيروبي، 21 - 24 فبفري 2011)، UNEP/GC.26/17/Add.1، ص. 4.

[5]**الأمم المتحدة**، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2009، تعزيز التنمية وانقاذ الكوكب"، ST/ESA/319 E/2009/50/Rev.1، (نيويورك 2011)، ص. 62.

[6]**الأمم المتحدة**، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة الأمم المتحدة، "اعتماد الوظائف الخضراء لتعزيز توظيف الشباب في ست من القرى السورية المئة الأشد فقرا"، ورشة عمل من تنظيم منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتدريب العمال الريفيين على سخانات المياه العاملة على الطاقة الشمسية في محافظة حلب، (بيروت، 25--27 مارس 2011)، ص. 1.

[7]**الأمم المتحدة**، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية لأرباب الأعمال والاتحاد الدولي لنقابات العمال، "الوظائف الخضراء: نحو العمل اللائق في عالم مستدام أقل إنتاجا للكربون"، ( 2009)، ص. 10.

[8]المرجع نفسه.

[9]**الأمم المتحدة**، "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية"، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات، المجلد الأول: (ريو دي جانيرو، 3-14 جوان 1992)، القرارات التي اعتمدها المؤتمر، ص. 5.

[10]المرجع نفسه.

[11] D. Pearce and others, Blueprint for a Green Economy, (London: Earthscan Publications Ltd., 1989), p. 16

[12] M. Jacobs, **The Green Economy,** (London: Pluto Press, 1991), p. 38

[13]**الأمم المتحدة،** برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر"، مرجع لواضعي السياسات، (الأمم المتحدة، 2011)، ص. 8.

[14]تم استخدام مفهوم "الانتقال العادل" سنة 1998 من طرف "براين كوهلر" وهو ناشط في إحدى النقابات الكندية، وقد كان هذا المفهوم محاولة للتنسيق بين جهود حركة النقابة الهادفة إلى توفير العمل اللائق للموظفين وبين الحاجة لحماية البيئة. انظر، **الأمم المتحدة،** منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، "تقييم الوظائف الخضراء في لبنان، التقرير التوليفي"، (بيت الأمم المتحدة، بيروت، جويلية 2011)، ص. 2.

[15]المرجع نفسه.

[16]المرجع نفسه.

[17] **UNEP, ILO, IOE, ITUC**, ‘‘Green Jobs: Towards decent work in a sustainable, low-carbon world’’, Report produced by World Wach Institute with technical assistance from Cornell University ILR Scool, Global Labor Institute, United Nations Environment, (September 2008), p. 17.

[18]**الأمم المتحدة،** منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، "تقييم الوظائف الخضراء في لبنان، التقرير التوليفي"، مرجع سابق، ص. 5.

[19]تقرير مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، جوهانسبيرغ، جنوب أفريقيا، 26 أوت – 4 سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03 ثانيا-ألف-1 والتصويب)، ص. 4.

[20] International Institute for Labour Studies (IILS): “Green policies and jobs: A double dividend?”, in World of Work Report 2009: The global crisis and beyond, (ILO, Geneva, 2009) Ch. 4.

[21]منظمة العمل الدولية، **مجلة العمل الدولية،** العدد 25، (أكتوبر 2009)، ص. 10.

[22]المرجع نفسه.

[23]**الأمم المتحدة،** منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، "تقييم الوظائف الخضراء في لبنان، التقرير التوليفي"، مرجع سابق، ص. 4.

[24]المرجع نفسه.

[25]المرجع نفسه.

[26]**الأمم المتحدة،** المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لغربي آسيا (الإسكوا)، ورشة عمل لإطلاق مبادرة الوظائف الخضراء في الدول العربية: دراسة حالة لبنان"، مسودة ورقة المفهوم، (بيروت، بيت الأمم المتحدة، 28-29 جويلية 2011)، ص. 2.

[27]المرجع نفسه.

[28]طلال محمد علي الجحاوي وايمان جواد أحمد الخفاجي، **محاسبة الاستدامة والشفافية وفق مؤشرات S&P/ISX/ESG ومعايير GRI، 2018**.

[29]طلال محمد علي الجحاوي وايمان جواد أحمد الخفاجي، **محاسبة الاستدامة والشفافية وفق مؤشرات S&P/ISX/ESG ومعايير GRI**، المرجع السابق.

[30] GSSB :GlobalSustainability Standards Board

[31]طلال محمد علي الجحاوي وايمان جواد أحمد الخفاجي، **محاسبة الاستدامة والشفافية وفق مؤشرات S&P/ISX/ESG ومعايير GRI**، المرجع السابق.

[32] CERES : Coalition for EnvironmentallyResponsibleEconomies

Tran, Thao Nhi, CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY DISCLOSURE PRACTICES IN VIETNAM

[33] Differencesbetween English and Vietnamese versions of large listedcompanies, Lahti University of Applied Sciences, 2014, p19.

[34] Kathleen Wilburn Ralph Wilburn, "Using Global Reporting Initiative indicators for CSR programs", 2013, Journal of Global Responsibility, Vol. 4 Iss 1 p65.

[35]مراد كواشي، **دور نماذج الإفصاح العالمية في تعزيز الحوكمة المحاسبية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص12.

[36] طلال محمد علي الجحاوي وايمان جواد أحمد الخفاجي، **دور معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) في تحقيق تقارير الاستدامة**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

[37] Kathleen Wilburn Ralph Wilburn, "Using Global Reporting Initiative indicators for CSR programs", Op.Cit, p63.

[38] laurahartman and mollie painter-morland, Exploring the Global Reporting Initiative Guidelines as a model for triple bottom-line reporting, Boston University, 2007, p13.

[39] Kathleen Wilburn Ralph Wilburn,"Using Global Reporting Initiative indicators for CSR programs", Op.Cit, p65.

[40] Kathleen Wilburn Ralph Wilburn,"Using Global Reporting Initiative indicators for CSR programs", Op.Cit, p65.

[41] Georges Enderle, The Ethics of Financial Reporting, The Global Reporting Initiative, And The Balanced Concept Of The Firm, p92.

[42] laurahartman and mollie painter-morland,Exploring the Global Reporting Initiative Guidelines as a model for triple bottom-line reporting, Op.Cit, pp 18.

[43] laurahartman and mollie painter-morland,Exploring the Global Reporting Initiative Guidelines as a model for triple bottom-line reporting, Op.Cit, pp 18-19.

[44] Anne Toppinen and KaisaKorhonen-Kurki,Global Reporting Initiative and Social Impact In ManagingCorporateResponsibility : A Case Study Of ThreeMultinationals In The Forest Industry, Op.Cit, p205.

[45] Tran, Thao Nhi, CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY DISCLOSURE PRACTICES IN VIETNAM

[46] Differencesbetween English and Vietnamese versions of large listedcompanies, Op.Cit, p19.
Anne Durie,LegalRequirements For CSR Reporting In The United Kingdom, Denmark And Australia, Journal Of The Australasian Law Teachers Association, p26.

[47] Tran, Thao Nhi, CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY DISCLOSURE PRACTICES IN VIETNAM

[48] Differencesbetween English and Vietnamese versions of large listedcompanies, Op.Cit, p19

[49] Anne Toppinen and KaisaKorhonen-Kurki,Global Reporting Initiative and Social Impact In ManagingCorporateResponsibility : A Case Study Of ThreeMultinationals In The Forest Industry, University of Helsinki, Finland, Business Ethics : A EuropeanReview, Vol 22, Nember 2, April 2013, p205.

[50] Anne Toppinen and KaisaKorhonen-Kurki,Global Reporting Initiative and Social Impact In ManagingCorporateResponsibility : A Case Study Of ThreeMultinationals In The Forest Industry, Op.Cit, p205.